الأهرام

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠١

وزارة القوى العاملة بين الواقع والمأمول !

تضطلع وزارة القوى العاملة والهجرة بمسئوليات هامة بموجب القرار الجمهوري رقم (١٦٥) لسنة ١٩٩٦. ويمكن ايجاز تلك المسئوليات فى مسئوليتين رئيسيتين تندرج تحتهما العديد من المسئوليات الفرعية، تتعلق المسئولية الأولى بتخطيط وتنمية الموارد البشرية وهى أغلى واعز ما تمتلكه مصر، أما الثانية فتتعلق بتوفير الاستقرار فى علاقات العمل وتحقيق شروطه العادلة وظروفه الملاءمة بين طرفى العملية الانتاجية: العمال واصحاب العمل. ولا شك أن أداء الوزارة لتلك المسئوليات بكفاءة وفعالية يسهم بدرجة كبيرة فى تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن واقع معايشتى للمشكلات التى تواجهها الوزارة، اتناول عرض وجهة نظر صادقة وصريحة حول أداء الوزارة لمسئولياتها ومدى قدرتها على التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة، بالإضافة إلى اقتراح بعض الحلول الملائمة لمواجهة تلك المشاكل. وفيما يتعلق باختصاصات الوزارة، فإن واقع الأمر يشير بوضوح إلى أن الوزارة لا تمارس أغلب هذه الاختصاصات، بل أنها فقدت بعض اختصاصاتها الهامة وتنازلت طواعية عن البعض الآخر. ولم يحدث تطوير لأساليب عمل الوزارة للتكيف مع ما أحدثته برامج الخصخصة وتحرير الاقتصاد من تأثيرات هامة ومباشرة على سوق العمل واليات عمله، بل إن كثيرا من المهام لا يؤدى بكفاءة أو مقدرة أو لا يؤدى على الاطلاق، بل إن الأمر بلغ لحد أن معظم إدارات الوزارة لا تعلق أى أهمية على عمل الإدارات الأخرى داخل الوزارة نفسها، ومن ثم فإن المعوقات الرئيسية لأداء الوزارة لمسئولياتها كاملة وبكفاءة تكمن داخل الوزارة أكثر من خارجها ونتيجة لهذا اصبحت الوزارة عديمة الجدوى والفائدة حيث فقدت ثقة الأفراد المتعاملين معها، وتخطتها بعض الوزارات والأجهزة الحكومية باعتبارها ليست ذات أهمية كبرى.

ولا شك أن المستوى الحالى لأداء الوزارة لمسئولياتها يعد أحد معوقات قوى التغير الجديدة التى تعيد تشكيل الاقتصاد والمجتمع، مما يدعونا إلى طرح ثلاثة بدائل لتحسين وتطوير أداء الوزارة، يتمثل البديل الأول فى ضرورة تنفيذ الوزارة لاصلاحات استراتيجية تمكنها من أداء مسئولياتها بصورة فعالة وبناءة على أن تتولى مسئولية العمالة بالقطاع الخاص منظما وغير منظم، باعتبار أن وزارة التنمية الإدارية تتولى فعليا مسئولية العاملين بقطاع الحكومة خاصة بعد توليها مؤخرا لمسئولية التعيينات بهذا القطاع (أحد أهم مسئوليات الوزارة سابقا)، كما أن لدى وزارة التنمية قاعدة بيانات كاملة عن العاملين بهذا القطاع، ولديها أيضا دراية وإلمام كاف بمشاكل ومعوقات الأداء بالجهاز الإدارى للدولة، أما البديل الثانى فيتمثل فى دمج وزارتى القوى العاملة والتنمية الإدارية تحت مسمى وزارة العمل على أن تتولى مسئولية العمالة فى كافة القطاعات الاقتصادية. والبديل الثالث يتمثل فى دمج وزارات القوى العاملة والتنمية الإدارية والشئون الاجتماعية فى وزارة واحدة تحت مسمى وزارة العمل والشئون الاجتماعية وهو نظام سبق أن طبقته مصر فى عقد الخمسينات من القرن المنصرم ومعمول به فى العديد من الدول، ومبرره أن هناك أعمالا مثل التأمينات الاجتماعية وتأمين البطالة وغيرهما من الأعمال التى تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية تهم كافة العاملين بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة فى ظل تفعيل نظام اليات السوق.

وعلى أية حال، فإنه يتعين على وزارة العمل فى اطار تنفيذ إصلاحات استراتيجية تتعلق بأساليب العمل والهيكل الوظيفى وهيئة العاملين أن تبرهن على أهمية قضايا العمل والعمال فى تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، وأن تصبح

د. محيى طنطاوى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أحمد العماوى

لديها القدرة أن تستبق التغيرات التى تطرأ على سوق العمل، ومن ثم العمل على تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بسوق العمل، والتكيف السريع مع قوى التغير الدولية والمحلية، بالإضافة إلى تطوير خدماتها سواء تجاه الحكومة أو المشاركين فى انشطة سوق العمل، وتقديم تحليلات سليمة ومقترحات فعالة وبناءة بالسياسات الواجب اتباعها على أساس من البيانات الدقيقة والدراسات العلمية.

وباستعراض اهتمامات الوزارة خلال السنوات الأخيرة نجدها قد انصبت فى موضوعين رئيسيين هما تعويضات المتضررين من حرب الخليج والنشرة القومية للتوظيف. ومن الواضح للجميع أن موضوع التعويضات لم يتم تنظيمه وإدارته بكفاءة مما تسبب فى ضياع أموال أعداد كبيرة من المتضررين حيث إن هناك نحو (١٣) ألف فرد لم يستلموا مستحقاتهم، بالإضافة إلى التلاعب بالشيكات وضياعها سواء بالوزارة أو المديريات، فضلا عن معاناة المتضررين ومن ينوب عنهم بتوكيلات رسمية أو ورثتهم فى الحصول على مستحقاتهم، وتعرض الكثير منهم للاهانات عند سؤالهم عن مستحقاتهم، والغريب أنه حتى الآن لم يتم الانتهاء من صرف مستحقات متضررى حرب الخليج من المصريين البالغ عددهم (٣٨٦٧٠٩) أفراد بالرغم من مرور نحو خمس سنوات منذ بدء صرف مستحقاتهم، فى حين أن متضررى الهند والبالغ عددهم ضعف عدد المتضررين من مصر ومتضررى فلسطين والبالغ عددهم نحو (٧٥٠) ألف فرد قد صرفوا جميعا كافة مستحقاتهم دون أية مشاكل، ومن جهة أخرى، فقد جاء الاهتمام بموضوع التعويضات وهو عمل مؤقت على حساب إحدى أهم المسئوليات الرئيسية للوزارة والمتمثل فى شبكة معلومات الوزارة التى بدأ تنفيذها فى بداية عقد التسعينيات ولم ينته العمل بها حتى الآن. ولهذه الشبكة أهداف هامة وعديدة لخدمة أغراض الوزارة لعل أهمها وجود نظام فعال قادر على توفير البيانات الصحيحة فى مجالات عمل الوزارة المختلفة يتسم بدرجة عالية من الدقة والشمولية والحداثة والدورية لخدمة واضعى الخطط ومتخذى القرارات على المستويات الإدارية المختلفة.

وفيما يتعلق بالنشرة القومية للتوظيف، فإن أرقام فرص العمل المعلن عنها داخليا وخارجيا بعد صدور (٣٢) عددا نجد أنها قد تجاوزت نصف المليون، وأن نسبة فرص العمل التى شغلت بالفعل تصل لنحو (٤٧٪) أى ما يقرب من نحو (٢٤٢) ألف فرصة عمل، أى بمتوسط مستوى يبلغ نحو (٩٦) ألف فرصة عمل. فإذا ما افترضنا صحة هذه الأرقام فإن أولى الملاحظات عليها أنها تمثل أقل من نصف المستهدف من خطة الحكومة لتوفير (٨٠٠) ألف فرصة عمل سنوية منها (٢٠٠) ألف عن طريق مكاتب القوى العاملة. والملاحظة الثانية أن احصائية القوى العاملة الصادرة من الوزارة تشير إلى أن جملة التعيينات التى تمت خلال عام ٢٠٠٠ بلغت (١٦٥٥٠١) ومع التحفظ الشديد على هذا الرقم، فإن الاحصائية تشير أيضا إلى أن نسبة فرص العمل التى تم شغلها عن غير طريق مكاتب العمل تصل إلى نحو (٩٩٪) وهو ما يمثل تناقضا غريبا وتلاعبا خطيرا بالأرقام يتعارض مع مبدأ الشفافية الذى نرفعه ونريد أن ندعمه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٢,٦٪ من العاملين بالخارج و٤٪ تقدموا بأكثر من طلب

مطلوب إعادة النظر فى تشريعات العاملين وقوانين التأمينات

٢٥٪ اما نسبة من تخرجوا مابين ٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ متصل الى ٤٣٪ ولايزيد عدد الخريجين الجدد علي ٢٪ كما كشفت التحليلات ان ٢,٦٪ من المتقدمين هم من العاملين فى الخارج والحاصلين على تصاريح عمل رسمية اى انهم يعملون بعقد عمل مسجل ، علماً بان النسبة فى مصر كل ٣ مسافرين للخارج لايسجل منهم الا حالة واحدة ، ولهذا تتم عملية مراجعة شاملة .

إعادة القروض

والاخطر هو ماكشفته هذه التحليلات فى تراجع ورغبة الكثيرين فى اعادة القروض الحاصلين عليها من اجل تراب الميرى ، حيث تراجعت نسبة الاقراض من مؤسسات الاقراض لشباب الخريجين بنسبة ٩٠٪ ، وانخفضت من ٥٠ملايين جنيه إلى ٥ مليون جنيه خلال هذا الشهر بل وذهب بعض الحاصلين على هذه القروض وتقدموا بطلبات لإعادة ما اقترضوه حتى يحصل على الوظيفة الميرى وكشفت ايضاً التحليلات ان كثيراً ممن تقدموا يعملون فى وظائف تصل مرتباتها إلى ٤٠٠ جنيه شهرياً ولن يتركوا هذه الوظائف لو حصلوا على الوظيفة الميرى ، وهناك ايضاً ربات بيوت كبر اولادهن ويردن ملء الفراغ وليس هناك افضل من نميمة دواوين الحكومة .

٩٩٪ للميرى

ولان الوظائف المعلنة عنها ٨٠٠ الف وظيفة ، منها ٢٠٠ الف في الحكومة عبارة عن ١٧٠ ألفا توظف و٣٠ الف عمالة مقابل جهد فى مراكز المعلومات ، ثم ٦٠٠ الف وظيفة فى القطاع الخاص غير ان ٩٩٪ من المتقدمين يريدون العمل فى تراب الميرى ، وآخر نسبة لهذه الاستمارات هى ٥٥٪ ذكورا و٤٥ إناثا، وعموماً فسوف يكون الاختيار وفق الأعلى مؤهلاً ، وإذا تساوت المؤلات يكون للاعلى تقديراً اما فإذا تساوت يكون للاقدم تخرجاً وإذا تساوى يكون للاكبر سناً . .

ولكن السؤال الملح ماذا سيضيف هؤلاء المتقدمون للحكومة اذا كان عدد العاملين فى الحكومة ٦ملايين من جملة قوة العمل البالغة ١٨,٥مليون ، وهنا يقول المهندس رأفت رضوان ان هناك حالة خصام بين المجتمع والقطاع الخاص ونحن في حاجة للمصالحة فإذا اخطأ موظف الحكومة لاتقول ان الحكومة كلها اخطأت ، ولكن اذا اخطأ احد رجال الاعمال نتهم كل القطاع الخاص وهو وضع ظالم ، خاصة ان القطاع الخاص به اكثر من ١٢ مليونا يعملون فى الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وليس عشرة رجال اعمال فقط ، وفى مركز معلومات مجلس الوزراء هناك خلية نحل تعمل بلا توقف للتحليل والوصول الى حقيقة اوضاع المتقدمين للوظائف مع التأمينات الإجتماعية ، ومراجعة موقف العاملين السابقين والحاليين بالحكومة وقطاع الاعمال والقطاع الخاص ، ومع جهات الإقراض المختلفة لإجراء مقارنة هذه البيانات مع بيانات المتقدمين لاستبعاد كل من حصل علي قرض من هذه المرحلة ، كما يجرى مراجعة مع وزارة الزراعة لحصر من حصلوا على اراض حتى يتم استبعادهم من هذه المرة ، وهناك كذلك مراجعة مع ادارات تصاريح العمل بوزارة الداخلية لمراجعة موقف العاملين بالخارج ، وبما لايؤثر على الدور المهم الذى يلعبونه فى الحفاظ على فرص العمل المصرية بالخارج ، وكذلك مراجعة كل من تقدم بأكثر من طلب سواء فى نفس المنفذ او فى نفس المحافظة ، او فى اكثر من محافظة ، بعد ان وصلت نسبة من تقدموا بأكثر من طلب فى نفس المنفذ إلى ٣,٢٪ وفى نفس المحافظة بأكثر من طلب ٤,٥٪ وخلاصة الأمر ان تحليل استمارات المتقدمين كشفت حقائق مهمة حول البطالة وسلوك المصريين تجاه العمل فى تراب الميرى بحثا عن الامان المفقود فى القطاع الخاص الذى لايضمن حقوق العاملين من خلال ثغرات كثيرة فى قوانين العمل وحماية العمال ولابد من اعادة النظر فى بعض التشريعات مثل القانون ٤٧ لسنة ٧٨ الخاص للعاملين بالدولة ، هذا القانون الذى اعطى حقوقا ابدية ضد كل مبادىء الادارة وهو حق التوظف الابدى ، علماً بأن منظومة الإدارة تتحدث عن هرم ادارة، ومن غير المعقول ان يدخل ١٠٠ الف موظف جديد ويستمرون حتى سن المعاش ، بدون ان منع جهات العمل من الاستغناء عن اى موظف ويحد من سلطة الإدارة فى اتخاذ اى اجراء قبله، ويصبح له حقاً إلهياً لايملكه إلا الله سواء بالموت او بالإحالة للمعاش ، وكذلك إعادة النظر فى قانون العمل الذى صدر ضمن بيئة عمل تعتمد على فكرة المركزية، وصاغ مبادىء وقواعد بين صاحب العمل والعامل ساهمت فى قطع العلاقة وليس فى بنائها ، ثم قوانين التأمينات الاجتماعية التي تحتاج لإعادة صياغة لتسمح بمزيد من الحرية للقطاع الخاص فى توفير نظم تأمينية مناسبة لبيئة العمل الجديدة ، والتى تضمن توفير الامان للعاملين وتحافظ على مسئوليات صاحب العمل داخل الحدود المقبولة ثم الاهم هو الفصل بين المؤهل والعمل ولابد من وجود مايسمى بترخيص مزاولة المهنةوهو اهم المحاور التى تحتاج للتفكير فيها كثيراً ففى كل العالم لايمارس الطبيب المهنة بحصوله على المؤهل ولكن يقوم بإجراء اختبار كل ٣ سنوات لكى يستمر فى مزاولة المهنة . . فهل نفعله فى مصر؟.

٣٪ من المتقدمين عمرهم فوق الخمسين و٤٨٪ متزوجون

٦٩٪ من المتقدمين من الحاصلين على الدبلومات المتوسطة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

❑ عدد المتقدمين للوظائف لا يعكس الحجم الحقيقى للبطالة

❑ حتى لو اقتصر عدد المتقدمين على ١,٥ مليون فسوف يتبقى عدد دون عمل للعام القادم

مدينة لأمدادنا بمعلومات كاملة عن العاملين وغير العاملين . ومن يثبت أنه يعمل بالحكومة أو القطاع الخاص سيكون قد أخل بأحد الشروط المطلوبة ولذلك سيتم استبعاده .

أيضا سيتم استبعاد كل من حصل على قرض من الصندوق الاجتماعى أو بنك ناصر أو صندوق التنمية المحلية أو التنمية الزراعى كما سيتم استبعاد ربات البيوت غير المؤهلات . وبعد ذلك سيطبق القانون فيكون المؤهل وسنة التخرج ثم السن ، وعند التساوى نلجأ إلى الحالة الاجتماعية ويتم تطبيق قانون العاملين بالدولة .

● المصور : ٢٨ فى المائة من المتقدمين فى سن ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة ؟ هل قانون الوظائف العامة يسمح بالتوظيف فى هذه السن ؟

●● الوزير : لا يسمح .

● المصور : ربما تكون هذه المعايير عادلة . والجميع يعلم أن هذا الرقم ليس دليلاً على حجم البطالة الحقيقى . وأن مئات الآلاف من المتقدمين من العاملين بالقطاع الخاص مشكلتهم أنهم لا يحظون بأى نوع من التأمينات الاجتماعية . وهنا نلقى اللوم على الحكومة وليس على القطاع الخاص . لإنه لو كان قانون العمل يعطى الفرصة لصاحب العمل بأن يفض العلاقة مع العامل فى الوقت الذى تنكمش فيه أعماله مع تعويض العامل ما كان هذا العدد الكبير من العاملين فى القطاع الخاص قد تقدموا للوظائف الحكومية .

●● الوزير : أنا مع هذا الرأى تماماً . وتوجهات الحكومة بناء على توجيهات الرئيس مبارك أنه لابد من الانتهاء من قانون العمل الموحد . لأن مشكلة التشغيل ليست فقط فى فتح منافذ وصرف استمارات وتعيين، ولكن لها روافد أخرى لابد من معالجتها حتى يمكن أن نجسد مجتمع تشغيل كاملاً منتجاً ومؤمناً عليه، وهناك ضمانات مستقبلية للعاملين به حتى يشعر من يعمل بالقطاع الخاص أن الجهاز الحكومى «ترهل» وإن الأمل المنشود لم يعد معقوداً على الوظيفة الحكومية . ولكنه أصبح فى العمل الخاص وهذا سيحدث من خلال القانون الجديد الذى يحدث المواءمة .

● المصور: الواضح من خلال برنامج التشغيل أن الحكومة أصبحت لديها قناعة بأن قطاع الانتاج لم يعد قادرا على توليد أى فرص عمل لأن كل فرص العمل موجهة اما الى الوظائف الحكومية أو البرامج التى تدخل فى اطار الخدمات اكثر مما تدخل فى اطار قطاعات الانتاج فى ظل كل هذا. من الممكن أن نخفف حدة البطالة هذا العام. لكن ماذا سنفعل العام القادم؟

●● الوزير : الحكومة تنطلق من الواقع الحالى وهو وجود بطالة وأنها لابد أن تعد البرامج التى تملك صلاحيات اعدادها وتنفيذها. فليس لدينا صلاحيات لاجبار القطاع الخاص على شىء أو اجبار صاحب منشأة على التعيين. لكننا من الممكن أن تكون لدينا سياسات نضعها لكى نشجع القطاع الخاص أو التطوير فى مجالات كثيرة جدا مثل التعليم وأن نبحث عن متطلبات التنمية بالنسبة للتشغيل والانتاج والتصدير .

وكل هذا يعنى أن هناك فرصاً كبيرة جدا للتشغيل بجوار البرامج التى نعمل فيها حاليا فبعض الوزارات مثل الاتصالات والبترول تقدم فرص عمل متكررة لامتصاص قدر اكبر من البطالة.

● المصور: لكن القطاعات الاساسية ليست فيها فرص عمل مثل قطاعات الصناعة والزراعة؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

●● الوزير : الحكومة تسير فى اتجاهين: الأول .. اعداد برامج نستطيع تنفيذها من خلال وزاراتها.

الثانى .. وضع سياسات لتنشيط السوق والقطاع الصناعى الخاص.

● المصور: كيف يحدث هذا؟

●● الوزير: مثلما يحدث عندما نربط بعض فرص التشغيل ببرنامج الخطة العاجلة. فالحكومة تهدف من هذا أن يحدث رواج فى السوق بفتح مشروعات كثيرة فى كل القرى ويتم ربطها بخطة تشغيل وهو نفس مايحدث مع القطاع الحرفى وربط القرض بعدد فرص العمل التى يوفرها وبشرط تحديث الورشة او تطويرها وزيادة مساحتها.

● المصور: اعلن وزير التنمية الادارية منذ فترة ان مصر فيها موظف لكل ثمانية موظفين. فهل الذين سيتم تعيينهم توجد لهم وظائف حقيقية أم انه مجرد تعيين بقرار سياسى لمعالجة البطالة؟

●● الوزير : بالنسبة للوظائف الحكومية فقد بذل الدكتور محمد زكى ابو عامر فيها جهدا كبيرا جدا من خلال معادلة ..

حدها الأول : استخراج المواقع التى يمكن أن يضع فيها موظفين بحيث تكون مواقع عطاء وانتاج.

وحدها الثانى : أن بقية البرامج التى تم ربطها بعمليات تشغيل قد تكون مربوطة بالجهاز الحكومى لكنه لا يتحمل عبئها مثل مراكز المعلومات بالقرى فقد كان من الممكن تعيينهم ضمن الادارة المحلية. لكن تم وضعهم فى برنامج خاص بعيدا عن الوظيفة الحكومية.

● المصور: عند انتهاء هذا البرنامج واستبعاد الذين لم تنطبق عليهم الشروط الاساسية للبرامج الخاصة . الا تخشى الحكومة من أن يقع نوع من الاحباط ربما تكون آثاره اكثر مما نتوقعه خاصة في ظل وجود بعض القوى السياسية التى من مصلحتها زيادة عوامل الاحباط؟

●● الوزير : اى استبعاد للطلبات لن يمس اطلاقا من يستحق فرصة العمل التى تقدمها الحكومة. ولن تمس عاطلاً يرغب فى العمل .

□ ٢٨ فى المائة من المتقدمين جاوزوا الأربعين رغم أن القانون يمنع تعيينهم فى الحكومة

وبالتالى اذا كانت تمس من يعمل أو له فرص عمل فاعتقد أن المجتمع بالكامل يرفض اى سلوك غير سوى يصدر من هؤلاء. حرص الحكومة علي اصحاب الحق وصل لدرجة أن الناس ممن تقدموا لم يكملوا بيانات الاستمارة وهؤلاء لن نستبعدهم بل سنبحث عنهم او نكمل الاستمارة من البطاقة لأنهم ربما يكونون اصحاب حق فى فرص العمل .

● المصور: ربما ينشأ الاحباط من تولد افكار عن عدم شفافية المعايير التى سيتم تطبيقها على الاستبعاد ورواج افكار مثل الوساطة والمصلحة؟

●● أولا لابد أن نتفق ان مجرد تشغيل ٨٠٠ ألف يعد انجازا لأن البطالة ستنقص. واذا تم تعيين ٨٠٠ الف فى العام القادم فهذا انجاز آخر. وبالفعل فى ذهن الحكومة انه من الضرورى أن تخلق برامج اخرى تساعد على تنفيذ خطة الحد من البطالة.

● المصور: ما الذى يضمن عدم دخول الوساطة فى الاختيار؟

●● الوزير : الحكومة التزمت بأنه سيتم اعلان قائمة الذين تم اختيارهم فى كل برنامج داخل القرية او المركز والعاصمة والمحافظة وفى اجهزة الاعلام. ومن لم يتم اختياره له حق التظلم وسوف تحدد الحكومة اللجان التى سيتم التظلم امامها .

● المصور: من الذى سيطبق معايير الاختيار؟

●● الوزير : مركز معلومات مجلس الوزراء يقوم بعمليات الفرز من الآن داخل جهاز المعلومات على مستوى كل محافظة وعلى المستوى المركزى .

● المصور: المحافظة لن يكون لها حق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التقرير؟

●● الوزير : سوف ترسل معلوماتها الى مجلس الوزراء ولا يمكن أن تكون هناك وساطة فى الكمبيوتر.. وأن المعايير سيتم تطبيقها بشكل عادل .

● المصور: فى مشروع التشغيل سوف تستبعدون غير المؤهلين اليس فى هذا خطورة خاصة أن هذه الفئة لقمة سهلة للانحراف والتأثر بالأفكار والارهابيين؟

●● الوزير : هذا البرنامج لتشغيل الخريجين. أما غير المؤهلين فنسبة العاطلين بينهم أقل بكثير من الحاصلين على مؤهلات . لأن غير المؤهل يعمل فى أى عمل التجارة أو الزراعة أو الحرف.

● المصور: اخطر ماكشفت عنه احصائيات هذا الاعلان أن ٧٠ فى المائة من المتقدمين هم من حملة المؤهلات المتوسطة.. وما اكثر ماتم التنبيه على الحكومات المصرية الحالية والسابقة الى وجود مصدر يمثل خطرا محتما على مصر وهى مدارس التجارة المتوسطة التى تخرج شباباً لاهم متعلمون ولا هم غير متعلمين ويكونون لقمة سائغة لجماعات التطرف والارهاب. وما لم نغلق هذا الانبوب الضخم فلن نستطيع حل المشكلة. هل حكومة د. عبيد تنبهت الان وقد وضعت أمامها المعايير الحقيقية لهذه المشكلة؟ بحيث تقتنع بضرورة أحداث تغيير جذرى فى التعليم المصرى ؟

●● الوزير : هذه الوقفة لابد أن تتم وأؤكد أن كل البيانات التى ستفرزها عملية التقديم سوف تتعامل معها الحكومة بجدية وسوف نتوقف عندها لدراستها علميا وبصورة حقيقية .

□ المجتمع لن يقبل أى تصرف غير سوى من الذين يتم استبعادهم لعدم انطباق الشروط عليهم

● المصور: أن ~~٩٩٪ من~~ المتقدمين يذهبون الى الوظائف الحكومية امر له مغزاه ويكشف ان الناس لا تثق كثيرا فى كل البرامج الاخرى. ألا تعتقد بأنه كان من الأفضل للحكومة وهى تتحدث عن مشروعات المناطق الصناعية بالمحافظات ان تشجع هذه المناطق وبالتالى تحقق فرص عمالة منتجة بدلا من تشجيع فرص العمالة القائمة على الخدمات؟

●● الوزير : انا معكم تماماً فى أن إحدى ركائز حل مشكلة البطالة هو القطاع الخاص وأهمها المناطق الصناعية وتوجهات الرئيس مبارك ان المستقبل لابد أن يكون للمناطق الصناعية مع ارتباط هذا بالمنتج المحلى.

● المصور: هل يمكن أن تعطينا تقريرا ملخصا عن وضع المناطق الصناعية فى مصر؟

●● الوزير : فى مصر ١٠٤ مناطق صناعية تضم ١٨٠٣ مشروعات .

هذه المناطق مقسمة إلى نوعين الأول مناطق الصعيد بداية من المنيا تعطى فيها الارض والمرافق مجانا وليس على المستثمر إلا أن يقيم مشروعه بعد الموافقة عليه اما المناطق الصناعية حتى محافظة بنى سويف الارض فيها ليست مجانية.

● كم وصلت نسبة النجاح فى هذه المناطق ؟

● هناك مناطق صناعية ناجحة جدا وفيها صناعات مميزة ووصلت الى حدود التصدير ولا يقل عددها عن ٥٠٪ من عدد المناطق الصناعية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية